الجميع بامل كبير . ولكي نستفيد من تجارب وحتي __ الاخفاق فلنأتي بمن يستحق امتيازات القيادة في هذه المرحلة الانتقالية من تطور المجتمع وليحاسب من عمل على اناطة

قطاع اداري او انتاجي او خدمي الى درجات القربى والمحسوبية

التى سببتها محاصصة الشبطأن الاكبر والمهندس

لجميع الازمات والاخفاقات لما جرته من اضطرار وصل حد التضخم في الجهاز القيادي

الأداري بلا مبرر عملي يذكر

فهنا وكيل للموازنة وهناك

مستشار لنفس الغرض

ومنافسات في التعيين واغراق

للدرجات بل تعدى المطلوب او

تجاوزه قانونيا من دون حساب

الأراء الواردة في الصفحة تعبر عن وحهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وحهة نظر الحريدة

ونظرية اليد الخفية

مكي محمد ردام

الحهاز المركزي للاحصاء

قال آدم سميث: انه من خلال عمل اليد الخفية

الحالة التي يتم فيها استخلاص اكبر قدر ممكن من الاشباع من الموارد المتوفرة للمجتمع ، فتتحقق للحصول على اكبر قدر من المنافع من الموارد المتوفرة في المجتمع.. وهي ايضاً تنظيم اخرين واذا كان اقتصادها يعمل بشكُّل كفوء فان من المستحيل اعادة تنظيم ايجاد حل يفوق المنافسة في السوق من وجهة نظر سميث ولا يمكن لاية عملية لاعادة التنظيم اذ تجعل الجميع افضل حالاً سواء كان

-فان مراقبة سلوك الاسواق الفردية يوضح ان عرض الطلب التنافسي يحدد السعر والكمية في كل سوق على حدة وان حجم الطلب يحدد من المنفعة لتي تقدمها السلعة المعروضة وسيترتب على ذلك ان التكلفة الحدية للسلع تكمن في عرضها للتنافس فتقوم الشركات باحتساب التكاليف وايرادات الناتج الحدى لجميع المنشآت يحدد الطلب على عوامل الانتاج.. وهكذا تتفاعل الطلبات المشتقة على الارض ّاو العمالة او السلع الانتاجية مع المعروض منها في السوق لتقرر بذلك اسعار عوامل الانتاج مثل الايجار والاجور واسعار

ان تداخل وترابط الحياة الاقتصادية يظهر تعقيداً يتطلب الانتباه الى تحليل عناصره فما حدث عندنا في العراق ولضرورات سياسية بحتة تعقد الازمة الاقتصادية بتطبيق شروط او املاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار، ومنظمة التجارة من اجل تقديم المساعدات والمنح الى نظام المشتقات النفطية لترتفع اسعار الوقود (نفط، بنزين ، غاز ، ومشتقاتها) ثم اسعار النقل بجميع انواعه فاسعار المطاعم والمأكولات المحلية لتمدد القائمة الى اسعار الخبز والصمون الذي يلتهم ٢/١معدل دخل الاسرة الفقيرة التي تشكل غالبية سكان المجتمع العراقي .

وندرك جيداً ان التضخم العراقي بعد ٤/٩ بمعنى الارتفاع العام في معدلات الاسعار ، كان بين احد الاسباب الاساسية لرفع الدعم عن اسعار هذه المنتجات لكنه تحول الى احد اهم مصادر التضخم وان تداعياته قد سلبت الزيادة في الرواتب واجور منتسبى اجهزة الدولة ، قدرتها الشرائية التي كانت تتمتع بها قبل رفع دعم اسعار المشتقات خاصة قد وصلت الحالة الى الحد الذي لا تستطيع سلطات السياسة المالية والنقدية وفق تصاعد معدلاته اضافة الى ان تطبيق هذه التوصية ادى الى احباط كامل للسياسة النقدية التي اقرها البنك المركزي العراقى واتبعها والمتمثلة بأجراءاته لتعزيز وضع الدينار بالسيطرة على سعر صرفه عن طريق اقامة مزايدات دورية لبيع الدولار للمصارف المحلية ورفعه اسعار الفائد والتحكم في عرض النقد في التداول ، والتي لم تتمكن من المحافظة حتى على الاستقرار النسبى لاسعار معظم السلع المستوردة، ناهيك عن السلع والخدمات الاساسية المحلية.

اما المبادئ الاساسية التي يشترط توفرها لكي تعمل نظرية التوازن العام في فاعلية اليد الخفية

١- وجود المنافسة الكاملة بين العديد من البائعين

٢- تحرك السعر بكل حرية لتحقيق توازن العرض

٥- عدم وجود تلوث وانتهاكات للطبيعة والبيئة .

التوازن العام

فلو علمنا ان من يشغل منصب المدير العام يتقاضى راتبا لا يقل عن ٢,٢٥٠ مليونين ومئتين وخمسين الف دينار عراقي غير المخصصات التي قد تصل باجره الشهري الى حدود ٤٠٠٠٠٠ اربعة ملايين دينار حسب نوع الأدارة التي يقودها، وكما هو معلوم فان درجة المدير العام هي اولى درجات المسؤولين صعودا

سلمان النقاش

حتى نصل قمة المسؤولية.

والمتبقى لدينا عدد لا يستهان

به من ألوزراء واعضاء مجلس

النسواب ووكلاء السوزارات

من نشاط ضروري يستوجب

التدريب القيادي المكثف

وحضور المؤتمرات وعقد الندوات

وابرام العقود والمضاوضات

وتوقيع البروتوكولات،وهناك

سيارة مخصصة للنقل الرسمي

والخاص بوقود وصيانة وان

تطلب الامر حماية واماكن

وللاشارة الى هذا الموضوع ثمة

ما يبرره الا وهو البون الشاسع

بين الراتب الذي يتقاضاه من

للسكن اللائق.

والمفتشين العامين والمستشارين والمديرين العامين في الوزارات والهيئات اضافة الى السفراء والقناصل والمحافظين ومسؤولى الاقضية والنواحي ورؤساء مجالس المحافظات واعضائها ورؤساء المجالس البلدية والقضاة والمدعين العامين واصحاب الدرجات الخاصة وكذلك الضباط الكبار في القوات المسلحة . وهؤلاء يشكلون نسبة كبيرة من الجهاز الأداري الرسمي ، فلو افترضنا مجازا بان جميع هولاء يتمتعون بنزاهة كأملة فان معدل الراتب السنوي لكل منهم انطياف النظرية في الواقع الاقتصادي يصل الى اكثر من ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ الــــى ،،،،،،،،، مليــون صعودا حسب درجة المسؤولية مضافا اليها ما يترتب عليه من استحصالات الايفادات الوافرة حاليا نظرا لما تتطلبه المرحلة

والمشترين.

٢- عمل المؤسسات على مبدأ تحقيق اقصى الارباح.

فان الناس في سعيهم نحو تحقيق مصالحهم الخاصة في السوق الحر التنافسي يعززون بفاعلية الرفاهية العامة وهذا المفهوم يدفع الى زيادة الناتج ورفع مستوى المعيشة وهذا احد اعمق افكاره وتعتبر الرفاهية العامة (وهي مقترنة بالكفاءة) هي

السوق واحداً ام اسواقاً عديدة.

وفي نفس الوقت بدأ المسؤولون في البنك المركزي البحث عن تبريرات جديدة لخطأ السياسة النقدية التي لم تستوعب جيداً المادة القانونية والادارية والاقتصادية فان موضوع الدوليين بحقيقة الية ادارة وخصوصية الاقتصاد العراقي والنظر اليه بنفس منظار اقتصادات الدول الاخرة اضافة الى ضعف خبرة دور الاقتصاد السياسي العراقي في استشفاف الية وطنية مستمدة من واقع التشابك العراقى الأجنبى لمحددات الاقتصاد الوطني والاكتفآء بتنفيذ املاءات خارجية غير مدروسة والاستمرار بتجاهل السبب الجوهري للتضخم النقدي بانه التراجع الكبير في حجم النّاتج المحليّ الاجمالي GDP للقطاعات المنتجة (الصناعية والزارعية) وصناعة تصفية النفط ومشتقاته النفطية وليست السياسة النقدية التي يتبناها ويرسم خطواتها كل من صندوق النقد الدولي في صحفية (الشرق الاوسط ينويورك حين قال هناك مشاكل وصعوبات كثيرة يواجهها الاقتصاد العراقي ومن الضروري اجراء تقييم وتقدير للاحتياجات الكثيرة والمتنوعة والكبيرة للاقتصاد العراقي وفي جيمع القطاعات ويقابل هذا انعدام الظروف المؤاتية لتنفيذ خطط تحسين الاقتصاد وتميزه بين التضخم الحالي ومعدل ٤١٪ والتضخم الذي سمي بالتضخم الاساسي وهو التضخم الذي لا يتعلق بالازمات الانية مثل ازمات الوقود وازمات النقل وغيرها من الازمات الانية ومعدل هذا التضخم

- ان تطبيق نظرية اليد الخفية في موضوع اسعار المنتجات النفطية في العراق جاء مشوهاً ومشوشاً بسبب اختيار الوقت غير المناسب لشروط تطبيق النظرية من جهة وقسرية البيروقراطية الادارية التى تم اتباعها ومن جهة اخرى فانها انتهكت ركناً اساسياً من النظرية القائلة بان الوضع الكفء هو الوضع الذي لايمكن فيه تحسين حالة شخص ما دون ان تؤثر على حالة شخص اخر سلباً.

٤- عدم وجود احتكارات طبيعية.

٦- عدم وجود ما يفسد المنافسة من نقابات او لوائح تقيد الدخول الى الاسواق.

رواتب المناصب العليا والتساؤلات المطروحة

لطلط يشكك الراتب الحكومي امنية وهدفاً للكثير من الشباب العاطك من كلا الحنسين وذلك لما يمثله من ضمان تراتيها للدخل في الوقت الذي يشهد سوق العمك انحسارا شديدا بسبب تراجع نشاطات القطاع الخاص سواء علما مستوى المشاريع الاستثمارية الكبرى او علما مستوك المعامك الصغيرة والورش المهنية والحرفية ، اضافة الحا تردك النشاط الزراعما.

الكبرى فانها تتطلب موقعا

يقف عند اعلى درجات السلم

الوظيفي ممن هو اقل من درجة

مدير عام وبين الفئة التي اشرنا

اليها، ولاننا احتسبنا المعدل

الاقل في الفئة الاولى فسوف

نميل بحسابنا للفئة الاخرى

من موظفي الدولة عند الحدود

العليا ونفترض ان معدل الراتب

ممن له خبرة وسنوات خدمة

طويلة سيصل الى ٥٠٠,٠٠٠

خمسمئة الف دينار عراقي

شهريا أي دخل سنوي بحدود

٦,٠٠٠,٠٠٠ ستة ملايين دينار

عراقي دون امتيازات تذكر عداً

البطاقة التموينية وما تجود به

المهارات سواء اكانت النزيهة ام

غيرها وبالمناسبة أن هذه الفئة

من الموظفين في حالة فسادها

فانها تختص بالرشوة وابتزاز

المراجعين اما جرائم الفساد

اذن فالمسؤولية تتطلب اجرا مرتفعا يتيح مساحة اكبر

اداريا قياديا له قابلية اتخاذ

للتحرك الفعال من خلال التخلص من هاجس العوز والنقص في الاساسيات ولا بأس من هامش للوفرة والرفاه مقابل نتاج مهنى عالى الجودة والكضاءة وواضح التأثير على المجتمع في جميع المجالات السياسية والخدمية والاقتصادية والعلمية وفي مجال بحوث التطوير واقتراح البدائل ورشاقة التخلص من الازمات والانفاق المجدى وإنجاز خطط المشاريع بتوقيتاتها وحسب جداولها المعدة بعناية ،

وانطلاقا من هذا سوف يكون

الاهمية لمجتمع يتطلع للخلاص من واقع ساكن سلبي ومستهلك الى واقع متحرك ايجابي منتج يوسع خطواته معوضاً ما فأته مستغلا فرص الوفرة المالية وتكالب وتربص المستثمرين لفرص استثمار غاية في التنوع.

شغل هذه المناصب غاية في

فأن كأن هذا الأجر يدفع الى كضاءة واعية ومحسوب وفق ما تقدمه النتائج العملية الملموسة والظاهرة بوضوح على مجمل صور المجتمع فلا ضير من ارجاء الوفرة والرفاهية العامة لحين ما تتمخض عنه ماكنة القادة السياسيين الرسميين والاداريين في اجهزة الدولة وعليه اصبحت مسألة الاختيار محاطة بحذر شديد لان الخطأ

في هذا المكان سوف يكلف الكثير ، فلقد اخفقت الموازنة المالية لعام ٢٠٠٦ واقتصر الانفاق في معظمه على دفع المرتبات ومسائل الامن ورقم مخيف من الفساد المالي وعودة نسبة كبيرة من التخصيصات الى الخزينة ولم تسلم موازنة عام ٢٠٠٧ من اخفاقات برغم التقدم الملموس في الجانب العمراني والخدمي والامني الا ان منحنى الفسادٍ مَّا زال مَّرتفعا ويبدو ان جزءاً من التخصيصات سوف يعود ايضا الى الخزينة مرة اخرى ونحن اليوم ازاء وضع مختلف بدرجة كبيرة ، تحسن في الوضع الامني ، حكومة باتجاه الاصلاح وإعادةً الترتيب على اسس تقنيةً

ومهنية ، مشاريع معدة وموازنة

ضخمة لعام يتطلع اليه

للكفاءة والقدرة لا بل وصلت حد العرقلة للكثير من المشاريع الواعدة ، المشكلة مشخصة لكنها بحاجة الى الاقدام في حلها أنها تتطلب شحاعة تستمد عنفوانها من الاحساس بالوطنية والايمان باحقية هذا الشعب بالخلاص والاستقرار .. لا يمكن لهذا العبء ان يحمل على ظهور لا تؤمن بالتعب وهذا الحيز برغم بريقه الاانه مشروع دائم للانزلاق لمن يعتقد بانه يؤدي الى حيث المجد الشخصي فللوعي هاجس سوف يعتلى البرؤوس ويوشر على مواطنّ التلف فيستأصلها . عليه اذن الانتباه الى العمل المكثف باتجاه زيادة الوعي وانضاجه لدى الجماهير التي وضعت امام الخيار الديمقراطي ف انتخاب ممثلیها في اعلى

سلطة سياسية (البرلمان) الذي سوف بحدد السلطات الادارية التنفيذية ويقنن عملها ويكون رقيبا على ادائها . اذن فالبرلمان والسلطات المنبثقة عنه هو انعكاس حقيقي لدرجة وعى وتطور الجماهير، وهذا هو بركاننا الاول كان ثمنه

تضحيات امتدت لعشرات من السنين ولنا مع الزمن القادم برلمانات اخرى سوف نغنيها بارادتنا الوطنية . وفي هذا السياق تبرز خصوصية الوضع العراقي من خلال

ضخامة مهمة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الامم المتحدة والاعلام للدفع في اتجاه الرقابة المكثفة على الأداء القيادي سواء على الصعيد السياسي او

العلم في قمتها الثالثة عشرة التي عقدت في سنغافورة في الأسبوع الماضي، والتي تزامنت

<u>مع الذكرى السنويـة الأرىعيث لتأسيسها في عام ١٩٦٧ كعمك حماعي ضد محاولات الاتحاد</u>

<u>السوفياتي وحلفائـه التمدد في جنوب شرق أسيا قبك أن تنتقك حصريا إلـها أهداف التعاون</u>

<u>والتنسيف والتكامل الاقتصادي والتنموي مع شيء من الاستراتيجيات الجماعية للتعامل مع</u>



د. عبدالله المدني

محاضر اكاديمي - البحريث

أما السبب فكان تطورات الأوضاع وتضاقمها في بورما، الله وللة العضو التي بسياساتها الخرقاء وقمعها المنهج ضد نشطاء الديمقراطية وحقوق الإنسان واستهانتها بجهود الوسطاء الدوليين والإقليميين شوهت صورة المنظومة وصدقيتها. والمعلوم أن الأخيرة تجاهلت الاعتراضات الأمريكية والأوروبية ومنحت عضويتها لبورما في أواخر التسعينيات من منطلق أن ذلك سيكفل اعتدال نظام رانغون العسكري ويخفف من رعونته ويحول دون ارتمائه بالكامل في أحضان الصين، وهو ما ثبت فشله فشلا ذريعا، حيث استفادت بورما من عضويتها لفك عزلتها ونيل المساعدات الإنمائية وتنمية مواردها المألية من التصدير إلى دول المنظومة دون أن تقدم في المقابل شيئا. غير أن الانقسام داخل

وتدخلها في الأزمة السياسية المنظومة حول كيفية معالجة في كمبوديا قبل عقد من الوضع البورمي، والذي تراوح وبالمثل فان الانقسام المذكور ما بين موقف متشدد كموقف لم يمنع آسيان من اتخاذ الفليبين التي تعتبر من أكثر خطوة تعتبر بحق تدشينا الأعضاء انتقادا لنظام لرحلة جديدة من تاريخها، رانغون وممارسته القمعسة من بعد نجاحها المشهود خلال ومطالبة بإطلاق سراح قادة العقود الأربعة الماضية في المعارضة الديمقراطية،

توفير الاستقرار والأمن وموقف مهادن كموقف تايلاند وبروناي ودول الهند الصينية، وموقف وسطى كموقف سنغافورة التي تبنت دون نجاح اقتراح دعوة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى بورما إبراهيم غمبري للحديث في اجتماع القمة، وكموقف اندونيسيا المستاءة من استخفاف رانغون بمبادرات وجهود رئيسها سيسليو بامبانغ يودويونو لحل القضية في مايو الماضي، لم يمنع القمة من إصدار بيان صريح يطالب النظام البورمي بإطلاق سراح كافة معتقلي الرأي ورموز المعارضة وتدشين حوار جاد معهم يساعد على انتقال البلاد سلميا نحو الديمقراطية. وهذا بطبيعة الحال يعكس سياسة جديدة لمنظومة آسيان، ويغري بالقول أن الأخيرة في طور التخلي عن مبدأ "عدم التدخل في الشئون الداخلية للأعضاء" ومعه مبدأ "ضرورة اتخاذ القرارات بالإجماع"، وهما ما أعاب عمل المنظومة طويلا

وجعلها عرضة لانتقادات

مريرة، على الرغم من وجود

حالات سابقة حاولت فيها

المنظومة التمرد على المبدأين،

مثل قيامها بالوساطة في

قضية تيمور الشرقية

الإقليميين اللذين شكلا وقودا وحافزا للنهضة الاقتصادية والتنموية الراهنة، وبالتالي البروز كثاني انجح تكتل إقليمي بعد الإتحاد الأوروبي. ونعني بهذه الخطوة التوقيع على ميثاق جديد هو بمثابة الدستور الذي سيجري وفقه تعبيد الطريق نحو إقّامة "الجماعة الجنوب شرق آسيوية" على غرار الجماعة الأوروبية. أما ابرز الأمور التي تضمنها هذا الميشاق المكون من ٥٥ مادة، والنذي جاء ثمرة لجهود استغرقت عامين وشارك فيها رسميون وأكاديميون وخبراء، فقد كان الالتزام بالديمقراطية نهجا، والتعهد باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأمباديء

وبقدر ما توقف الكثيرون عند هذه الالتزامات للإشادة بها واعتبارها امتحانا لمدى جدية دول المنظومة وقدرتها على الموائمة ما بين ظروفها وخصوصياتها من جهة و متطلبات التوحد والاندماج وفق المعايير والاشتراطات السائدة في عالم اليوم، فان آخرين بادروا إلى التشكيك معتبرين أن الميثاق الجديد جاء فضفاضا وخاليا من التفاصيل الدقيقة، ومذكرين بالعقبات التي تحول دون تنفيذ بعض الأعضاء للالتزامات المذكورة آنضا بحلول عام ٢٠١٥ ، وهو العام الذي قررته المنظومة كحد

أقصى لإعلان قيام السوق

القانون و إقامة الحكم

وردا على هذه الانتقادات وما قيل عن المنظومة بأنها تمريي وضع أشبه ما يكون بأزمة الإنسان في منتصف العمر، اعترف وزير خارجية تايلاند السابق "سورين بيتسوان" الذي سيتولى منصب الأمين العام لآسيان في يناير المقبل، بأن الميثاق الجديد قد لا يلبي كل الطموحات، لكنه أفضل المتاح والممكن في ظل الأوضاع الحالية، مضيفا أن الضغوط الاقتصادية الناجمة عن العولمة والمنافسة الشديدة من

وحقوق الإنسان داخل

قبل الصين والهند سوف الجنوب شرق آسيوية يجبران الدول الأعضاء على المشتركة. ومما ذكرية سياق الحديث

تعديل الكثير من مواقفها عن العقبات، تمسك النظام على أن ما ذكرناه من عقبات الحاكم في بورما بنهجه وتحــديــات لـيـس كل شيء. القمعي الديكتاتوري، وهيمنة الشيوعيين على الحكم في فالميثاق الجديد يؤكد مثلا فيتنَّام دون وجود بوادر ضــرورة خلق هــويــة واحــدة للتقدم نحو الإصلاح ورؤية موحدة كأساس لقيام الجماعة الجنوب شرق السياسي والتعددية الحزبية، والملكية المطلقة في بروناي، آسيوية، لكنه لا يتحدث عن كيفية الوصول إلى ذلك والغموض الذي يشوب تخلى الهدف في ضؤ التنوع الثقافي العسكر في تايلاند عن الحاد بين شعوب آسيان البالغ السلطة لصالح حكومة عددها ٧٧٥ مليون نسمة، مدنية حقيقية. هذا ناهيك ووجود أقطار إسلامية الهوية عن صعوبة تخلي الدول كإندونيسيا وماليزيا وبروناي الأعضاء بسهولة عن بعض وأخرى بوذية مثل تايلاند المسائل السيادية لصالح كيان وكمبوديا ولاوس وبورما، فوق قطري، على نحو ما أثبتته استماتتها خلال إضافة إلى الفليبين ذات الثقافة الكاثوليكية. هذا العقود الماضية لقطع الطريق على أية محاولات من جانب التنوع الذي كان إلى وقت المنظومة للتدخل في شؤونها قريب مصدر غنى وإبداع، فإذا به في السنوات الأخيرة يتحول الخاصة، بل رفضها الحاسم إلى مصدر للشقاق والانقسام لتوقيع أية عقوبات على بفضل ظهور التيارات المتشددة الأعضاء غير الملتزمين بمباديء الديمقراطية وتبني بعضها لأساليب عنيفة

مستوردة. وهنا أيضا يرد سورين بيتسوان، الذي يعتبر مفكرا تايلانديا بارزا من جنوب البلاد المسلم ومن دعاة المصالحة والحلول السلمية لإنهاء التمرد الإسلامي الأنفصالي في جنوب تايلاند، في مقابلة أجريت معه مؤخرا في واشنطون قائلا: إن على شعوب آسيان أن تخلق لنفسها هوية مزدوجة بمعنى أن تكون لها هوية قطرية وأخرى إقليمية، مع ضرورة إبداء قدر اكبر من التسامح مع الآخر

الغربي والتعاون معه بعيدا

بروز الصين كقوة منافسة ، بدتُ رابطةُ أمم جنوب شرق أسيا أو "أسيان" في مأزق حقيقيا. عن الإيديولوجيات العقيمة والأفكار المسبقة وإثارة القضايا الخلافية التاريخية. وكحل لظاهرة التطرف والتشدد الدخيلة التي وجدت في أوساط المهمشين والفقراء وقليلي التعليم أرضا خصبة للنمو ، يقترح سورين قيام آسيان بجهود جماعية اكبر لدمج هؤلاء في مجتمعات حديثة ورفع مستوياتهم المعيشية وتحصينهم علميا ضد ثقافة التطرف والكراهية وأخيرا فان الميثاق الجديد

يتحدث عن ضرورة خلق مستويات اقتصادية متقارية بين دول المنظومة كمقدمة لاندماجها في كيان اقتصادي واحد، دونما الإشارة إلى السياسات والأدوات التي يمكن من خلالها تضييق الفجوة القائمة حاليا بين اقتصاديات صناعية يبلغ معدل دخل الضرد السنوي فيها ٣٠ ألف دولار مثل سنغاف ورة، واقتصاديات صناعية/زراعية يبلغ المعدل دخل الفرد السنوي فيها ١٦٠٠ دولار كاندونيسيا، واقتصاديات زراعية متخلفة ككمبوديا ولاوس حيث الرقم لا يتجاوز ٢٠٠ دولار. ومثل هذا الهدف يتطلب بطبيعة الحال سرعة و جدية اكبر من المنظومة لجهة إزالة الحواجز الجمركية بين أعضائها والتخلى التام عن السياسات الحمائية، مع الاسترشاد بما فعلته دول الاتحاد الأوروبي الصناعية الغنية لجهة الارتقاء بأحوال زميلاتها الأضعف اقتصاديا والأقل نموا.